E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/TC/2001/25
17 July 2001
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير عن
المهمة الاستشارية إلى وزارة الاقتصاد الوطني
في سلطنة عُمان

مشروع التقرير الوطني للتنمية البشرية في سلطنة عُمان
مراجعة وتقييم

خلال الفترة
٢٩ نيسان/ابريل - ٦ أيار/مايو ٢٠٠١

إعداد
نبيل يعقوب النواب
المستشار الإقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الإقليمي، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

01-0653

محتويـــات التقريـــر

خلاصة تنفيذية

أولاً: الطلب

طلبت وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عُمان تقديم المشورة الفنية وكما ورد في كتاب الوزارة إلى الاسكوا في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وجرى التنسيب بقيام المستشار الإقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية بمهمة عمل إلى سلطنة عُمان/وزارة الاقتصاد الوطني للفترة من ٢٩ نيسان/أبريل ولغاية ٦ أيار/مايو ٢٠٠١.

ثانياً: الهدف

تحدد الهدف من المهمة وبعد التداول والتنسيق مع سعادة وكيلة الوزارة لشؤون التنمية والفاضل مدير عام تنمية القطاعات الخدمية وكالآتي:

- مراجعة سير العمل المنجز في إعداد التقرير الوطني الأول حول التنمية البشرية في السلطنة.
- المشاركة في اللقاء العلمي الذي سوف ينضم لكافة فرق العمل الفنية لاستعراض أوراق العمل التي أنجزتها.
- مناقشة المراحل المتبقية لإعداد التقرير ومستلزمات إنجازها حسب التوقيتات المعتمدة.
- مناقشة معوقات العمل وسبل تجاوزها.

ثالثاً: التوصيات

١- تتولى الفرق الفنية إجراء المراجعات النهائية للدراسات في ضوء الملاحظات التي وردت خلال اللقاء العلمي في ٢٠٠١/٥/٥، وعلى أن يتم إنجاز المراجعة خلال فترة لا تتجاوز الأسبوعين.

٢- يتولى فريق العمل التنفيذي إصدار الدراسات بشكل أنيق مع مقدمة موحدة بتوقيع رئيس الفريق التنفيذي وعلى أن يكون إصدار هذه الدراسات بداية جهود فريق العمل التنفيذي في توسيع نشر الثقافة حول مجالات التنمية البشرية وتكوين مكتبة وطنية لهذا الغرض.

٣- يتولى فريق العمل التنفيذي إعادة تشكيل الفرق الفنية التي قامت بإعداد الدراسات الخلفية لتصبح "لجان ارتباط" قطاعية في المجالات التخصصية التي تتولاها. وعلى أن يتم عند إعادة التشكيل ضمان التركيز على مشاركة الجهات التي كانت فاعلة في نشاطاتها وتحضيراتها لإعداد الدراسات الخلفية.

٤- تتولى لجان الارتباط (أعلاه) تقديم الدعم الفني والمراجعة الفنية إلى فريق العمل التنفيذي وكما يتطلب سير العمل في إنجاز التقرير الوطني.

٥- البحث في إمكانية تأسيس "شبكة التنمية البشرية" تضم في أطرافها جميع شركاء التنمية البشرية في السلطنة من جهات حكومية ومن المجتمع المدني تتولى تنسيق وتعبئة الجهود في المجالات ذات العلاقة، وعلى أن تكون لجان الارتباط (التوصية ٣ أعلاه) الأداة لهذه الشبكة.

٦- الاستمرار في نهج عقد اللقاءات العلمية حول التنمية البشرية مع التأكيد على تخصيص الوقت الكافي لاستعراض الدراسات والمناقشات العلمية.

٧- اعتماد نهج إعداد "ملفات فنية" للدراسات التي تُعرض في اللقاءات ضماناً لاستكمال التوثيق المطلوب للمشروع وللتعريف الفني بالدراسات إلى متخذي القرار في شأن إعداد التقرير الوطني.

٨- إضافة فصل جديد إلى التقرير الوطني يتناول دليل التنمية البشرية العُماني وطريقة احتسابه والنتائج التي تم التوصل إليها، وعلى أن يتولى الخبير الإحصائي إعداده.

٩- إضافة فصل جديد للتقرير الوطني يبحث في أبعاد التطور الاجتماعي بالسلطنة (على غرار الفصل الخاص بالتطور الاقتصادي). وعلى أن يتناول هذا الفصل بشكل متميز موضوعيّ المؤشرات السكانية والمرأة، إضافة إلى المواضيع الأخرى ذات العلاقة بالتطور الاجتماعي في السلطنة.

١٠- تعديل الفصل الخاص "بمفهوم التنمية البشرية المستدامة وأبعاده العُمانية"، وذلك بحذف الجزء الخاص "بأدلة ومؤشرات التنمية البشرية" من هذا الفصل وتضمينه بالفصل المقترح استحداثه (التوصية ٨ أعلاه). وإعادة النظر بالجزء المتعلق "بالأبعاد العُمانية بمفهوم التنمية البشرية المستدامة" (أو حذفه) حيث أنه لا يشكل بالصيغة الحالية إضافة جدية لما سيرد في الفصول الأخرى.

١١- حذف الفصل الخاص بتطور أوضاع المرأة العُمانية، مع التأكيد على تضمين الموضوع في الفصل المقترح استحداثه حول التطور الاجتماعي، وكذلك أن يكون التحليل (والبيانات المضمنة) في كافة الفصول حسب الجنس. وبخلافه وفي حال استقرار الرأي باتجاه الإبقاء على هذا الفصل، يجب مراعاة عدم التكرار (وكما حصل في "الدراسات الخلفية" حيث تناولت الدراسة الخاصة بأوضاع المرأة والى حد كبير ذات البيانات وتحليلها الواردة في الفصول الأخرى).

١٢- ضرورة الاستخدام المكثف والكفوء لنتائج مسح نفقات ودخل الأسرة في الفصول المختلفة للتقرير حيث أن نتائج هذا المسح تمثل منجماً غنياً بالبيانات ذات العلاقة بالتنمية البشرية، كما أنه يفتح آفاقاً تحليلية هامة.

١٣- اعتماد آلية واضحة لمراجعة فصول التقرير تتضمن:-

(أ) قيام مختصين من السلطنة بمراجعة فصول التقرير.
(ب) عقد ورش عمل متخصصة لمراجعة الفصول.
(ج) عقد ندوة وطنية لمراجعة التقرير.
(د) تعيين محرر فني له خبرة في التقارير العالمية للتنمية البشرية.
(ه) تعيين محرر لغوي لمراجعة المسودة النهائية.

١٤- اعتماد خطة التوقيتات المقترحة لإنجاز التقرير وكما ورد في الجدول (الصفحة ١١).

١٥- استكمال بناء وحدة التنمية البشرية في المديرية العامة لتنمية القطاعات الخدمية.

١٦- المباشرة في تأسيس قاعدة المعلومات الخاصة بالتنمية البشرية.

١٧- استمرار التعاون والتنسيق بين الاسكوا ووزارة الاقتصاد الوطني في كافة المراحل المتبقية لإنجاز مشروع التقرير الوطني للتنمية البشرية في سلطنة عُمان.

أولاً: مقدمة

يشكل تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء أحد أبرز مهام الاسكوا في دعم الجهود التنموية في المنطقة، حيث "تمثل الاسكوا حلقة الوصل الإقليمية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وبين بلدان غربي آسيا الأعضاء فيها. وقد أنيطت بها مسؤولية اقتراح السياسات والإجراءات الرامية إلى دعم وتطوير التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وذلك بالتعاون والتنسيق مع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية. وتهتم الاسكوا بقضايا التنمية... وتقدم الخدمات الاستشارية والخبرة الفنية إلى البلدان الأعضاء في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

في الإطار أعلاه استجابت الاسكوا إلى طلب وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عُمان لتقديم المشورة الفنية وإجراء المراجعة والتقييم لخطوات إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في سلطنة عُمان وكما ورد في كتاب الوزارة بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١. ولهذا الغرض تم التنسيب بقيام المستشار الإقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية بمهمة عمل إلى سلطنة عُمان/وزارة الاقتصاد الوطني للفترة من ٢٩ نيسان/أبريل ولغاية ٦ أيار/مايو ٢٠٠١، وبالتنسيق مع الوزارة المذكورة.

ومن الضروري الإشارة في البداية إلى التعاون الوثيق بين الاسكوا ووزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عُمان في مجال التحضير لإعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في السلطنة. فقد قامت الاسكوا ومنذ البداية بتقديم الدعم الفني إلى السلطنة بهذا الشأن، حيث قام المستشار الإقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية بمهمة عمل إلى وزارة الاقتصاد الوطني للفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. جرى خلالها دراسة إمكانية وجدوى قيام السلطنة بإعداد وإصدار التقرير الوطني العُماني للتنمية البشرية وتمخض عن مهمة العمل الوثيقة الموسومة "مقترح إعداد تقرير التنمية البشرية العُماني: الإطار والمستلزمات". وأوصت الوثيقة إعداد مثل هذا التقرير . وعُرض الموضوع على مجلس الوزراء الموقر حيث جرى إقرار إصدار التقرير الوطني وأُوكلت المهمة إلى وزارة الاقتصاد الوطني. وعلى أثر هذا القرار قام المستشار الإقليمي وبطلب من الوزارة المعنية بمهمة عمل خلال الفترة ١٣ – ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بهدف التعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني في صياغة الإجراءات والتشكيلات والآليات المطلوبة لتنفيذ إعداد التقرير الوطني. وتمخض عن تلك المهمة التقرير الموسوم "الإطار التنظيمي العام لإعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في سلطنة عُمان". وقامت الوزارة بعدئذ بالمباشرة في تنفيذ

الإجراءات المطلوبة لإعداد التقرير الوطني. ولغرض مناقشة الأطر التفصيلية لفصول التقرير وتقييم سير العمل طلبت وزارة الاقتصاد الوطني قيام المستشار الإقليمي بزيارة لهذا الغرض حيث تمت للفترة من ٤-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وتمخض عنها التقرير الموسوم "مراجعة وتقييم سير العمل في إنجاز التقرير الوطني العُماني للتنمية البشرية". وتأتي المهمة الحالية استكمالاً للمراجعة وتقييم سير العمل في هذا المجال.

ثانياً: الهدف من المهمة

استناداً إلى كتاب وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عُمان بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ والتداول مع المسؤولين في الوزارة المعنية، تم تحديد الهدف من المهمة بالقيام بمتابعة إنجاز تقرير التنمية البشرية العُماني (حيث تقوم الاسكوا بتقديم الدعم الفني للوزارة لضمان إعداده وإصداره وبما يتناسب مع أهمية الموضوع)، وعلى أن تتضمن المهمة الآتي:

١- مراجعة سير العمل المنجز في إعداد التقرير الوطني الأول حول التنمية البشرية في السلطنة.
٢- المشاركة في اللقاء العلمي الذي سوف ينضم لكافة فرق العمل الفنية لاستعراض أوراق العمل التي أنجزتها.
٣- مناقشة المراحل المتبقية لإعداد التقرير ومستلزمات إنجازها حسب التوقيتات المعتمدة
٤- مناقشة معوقات العمل وسبل تجاوزها.

ثالثاً: تنفيذ المهمة

خلال الفترة ٢٩ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ٢٠٠١، قام المستشار الإقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية بتنفيذ مهمة العمل التي أسندت إليه حيث جرت زيارة سلطنة عُمان/وزارة الاقتصاد الوطني - الجهة المكلفة رسمياً بالإشراف على إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في سلطنة عُمان. وجرى في ٣٠ نيسان/أبريل و ٦ أيار/مايو عقد لقاءين عمل مع سعادة وكيلة الوزارة لشؤون التنمية والفاضل أحمد المعمري مدير عام تنمية القطاعات الخدمية تم فيهما التداول في لقاء العمل الأول حول أهداف المهمة

وترتيبات تنفيذها. وفي لقاء العمل الثاني قدم المستشار الإقليمي أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها من خلال زيارته. كما جرى عقد لقاءات عمل منفصلة مع الفاضل أحمد المعمري والمنسق الفني لمشروع إعداد التقرير الوطني الدكتور صلاح عبد الحسن والخبير الإحصائي للمشروع الدكتور محمد حسين باقر، للتداول تفصيلياً حول سير العمل في إنجاز التقرير الوطني. وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠١ عقد اجتماع موسع مع الفاضل علي محبوب مدير عام الإحصاءات الاجتماعية وعدد من الفنيين في المديرية للتداول حول إمكانات الإفادة من نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لأغراض التقرير الوطني للتنمية البشرية. وشارك المستشار الإقليمي في "اللقاء العلمي حول إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في السلطنة" والذي عُقد في ٥ أيار/مايو ٢٠٠١، وألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية (يتضمن الملحق برنامج اللقاء العلمي ونص الخطاب). هذا وقد استكمل المستشار الإقليمي خلال فترة المهمة دراسة التقارير التي قدمتها الفرق/اللجان إلى اللقاء العلمي، وقام خلال جلسات اللقاء العلمي ببيان ملاحظاته حولها.

رابعاً: ملاحظات واستنتاجات

خلال فترة تنفيذ المهمة جرى عقد اجتماعات طويلة ومكثفة على مختلف المستويات (وكما مبين في أعلاه) استهدفت مراجعة وتقييم سير العمل في إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في سلطنة عُمان. وقد مكنّت هذه المراجعة التفصيلية من التوصل إلى عدد من الملاحظات لتطوير العمل، وكالآتي:

١- على الرغم من أن بداية هذا المشروع تمتد لأكثر من عام ونصف، إلا أن المباشرة الفعلية كانت في الربع الأخير من العام المنصرم. وقد كان لتزامن بداية المشروع مع زخم وأولوية العمل على إعداد خطة التنمية القومية السادسة الأثر الأكبر في التأخير الحاصل، خاصة وان المشاركة الفاعلة لجميع أجهزة الدولة في هذا الجهد الوطني (أي إعداد الخطة القومية السادسة) لم يمكّن الكوادر الفنية لتلك الأجهزة من إعطاء الأهمية المطلوبة لإعداد تقارير اللجان الفنية المُشكّلة لأغراض التقرير الوطني للتنمية البشرية. غير أن التأخير الذي حصل خلال الفترة الأولى لن يمكن تعويضه كاملا بتمديد السقوف الزمنية لإنجاز الفصول والتقرير ولذات فترة التأخير، حيث أن مثل هذا التعويض إذا حصل سيؤدي إلى العديد من الإشكاليات اللاحقة والمتعلقة بحداثة البيانات المستعملة في فصول التقرير.

٢- بينت النقاشات خلال اللقاء العلمي عدداً من الأمور الهامة. ابتداءً هناك جدية كبيرة وواضحة لدى الفرق الفنية في محاولة التصدي العلمي لمواضيع التنمية البشرية، وهناك رغبة أكيدة في طلب المعرفة حول هذا الموضوع. غير أنه بالوقت نفسه هناك شحة كبيرة في الأدبيات والوثائق المتاحة حول الموضوع وتفاصيله ومجالاته وخاصة في المجالات الجديدة وغير التقليدية مثل دور المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية أو شبكات الأمان. مما يتطلب من الجهة المعنية بهذا الموضوع (أي المديرية العامة لتنمية القطاعات الخدمية) توفير الأدبيات المتعلقة بهذه المواضيع وتوزيعها على أعضاء اللجان. بالنتيجة النهائية فإن النجاح في اعتماد مفهوم التنمية البشرية مسألة أكبر من إعداد وإصدار التقرير، وتتعلق بتأسيس ثقافة التنمية البشرية بكل مفاصلها. وهذا يعني المعرفة الأفضل والأشمل للمفهوم، مما يضع مهاماً كبيرة وواسعة على أكتاف المديرية العامة وتتعلق بجزء غير قليل منها بتوسيع نطاق المفهوم أفقيا ليمتد إلى قطاعات المجتمع المختلفة، وعمودياً لتتعمق وتتجذر ثقافة التنمية البشرية.

٣- يتم الاستعانة بالخبرة الواسعة للدكتور محمد حسين باقر في إنجاز دليل التنمية البشرية العُماني وإنجاز الملف الإحصائي للتقرير. غير أن الحاجة لا تزال قائمة إلى ضمان جعل الفريق الإحصائي يتولى مهامه في مساعدة ودعم الخبير الإحصائي كفريق وليس كما هو حاصل حالياً في الاعتماد على شخص واحد. وهذا يتطلب من فريق العمل التنفيذي إما إعادة تشكيل الفريق أو الإيعاز بتفعيل نشاط الفريق كوحدة عمل. وبخلاف ذلك سيكون من الصعب جداً على الخبير إنجاز مهامه بالشكل والفاعلية المطلوبة.

٤- في البداية وعند تشكيل الفرق الفنية كان مؤملاً أن تتمكن هذه الفرق وبمساعدة المنسق الفني العام من إنجاز مهامها وذلك بإعداد الفصول المختلفة للتقرير. غير أن تباين المستويات العلمية والخبرة الميدانية لأعضاء الفرق إضافة إلى السقوف الزمنية الواجب الالتزام بها لغرض إصدار التقرير الوطني في موعد معقول، يستوجب التوقف وإعادة النظر في هذا الهدف. ففي الوقت الذي تشكل فيه الدراسات التي أعدتها الفرق الفنية مصدراً غنياً وواسعاً لإعداد التقرير الوطني حيث توفر حجماً كبيراً من البيانات والمعلومات المتعلقة بالجوانب المختلفة للتنمية البشرية، غير أن أغلبها لا تزال قاصرة تحليلياً لأغراض اعتمادها كفصول للتقرير.

٥- في إطار ما ورد أعلاه من المفيد قيام الفرق الفنية بمراجعة التقارير التي قامت بإعدادها في ضوء الملاحظات التي وردت خلال اللقاء العلمي، وأن يتم اعتمادها بالصيغة التي يراها الفريق الفني المعني وإصدارها "كدراسات خلفية" يتولى فريق العمل التنفيذي نشرها وتعميمها للفائدة وكجزء من نشاطات المشروع. وكما سبق أن وضحنا ستشكل هذه الدراسات مصادر أساسية عند قيام المنسق الفني العام بإعداد مسودات الفصول للتقرير الوطني. وبهذا سيتم الاعتراف بالجهود العلمية للفرق الفنية من جهة، ومن جهة أخرى تعميم الفائدة من خلال نشر هذه الدراسات والتي تتناول مواضيع ذات علاقة بمفهوم التنمية البشرية العُمانية.

٦- السؤال الذي يتطلب الإجابة في حال إصدار "دراسات الخلفية"، هو عن دور الفرق الفنية بعدئذ خاصة وان التصور الأولي لدور هذه الفرق انحصر فعلياً والى حد كبير بإعداد الدراسات. وهنا يجب التأكيد على أهمية تشكيل هذه الفرق الفنية والتي بلغ مجموع أعضاءها ٨٢ عضواً يمثلون ٢٧ جهة حكومية وغير حكومية. بل من المؤكد أن تشكيل هذه الفرق يمثل الميزة النسبية في تجربة سلطنة عُمان على باقي التجارب الوطنية في المنطقة من حيث حجم وتنوع جهات التمثيل ومستوياتها. وبالتالي سيكون من المفيد استمرار العمل بهذه الفرق مع تغيير مهامها بأن تصبح هذه الفرق الفنية "لجان ارتباط" في المجالات التخصصية التي تتولاها، وتكون الجهات الفنية والمرجعية التي يجب الرجوع إليها عند مراجعة الفصول أو إصدار التقرير. كما يمكن تطوير هذه اللجان لتصبح مستقبلاً "شبكة التنمية البشرية في السلطنة" (Human Development Network). ولتكون هذه الشبكة الذراع التي تضمن الاستدامة في اعتماد وتعميم مفهوم التنمية البشرية.

٧- ضمن إطار مشروع إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في السلطنة، كان تشكيل وحدة التنمية البشرية ضمن أجهزة المديرية العامة لتنمية القطاعات الخدمية أحد الركائز الأساسية المقترحة لنجاح المشروع. إلا أنه لغاية الآن لم يتم استكمال بناء هذه الوحدة حيث لم يتم تعيين مديراً لها كما لم يتم المباشرة في بناء قاعدة المعلومات الخاصة بالتنمية البشرية. ويتولى فعلياً في الوقت الحاضر إدارة هذه الوحدة المنسق الفني العام، أما الشأن الثاني (أي بناء قاعدة المعلومات) فقد أُهمل. هناك حاجة ماسة لإعطاء موضوع استكمال تشكيل الوحدة (فنياً وإدارياً) الأولوية التي يحتاجها. ومع الأخذ بنظر الاعتبار الإشكاليات التي واجهت المديرية العامة لتنمية القطاعات

الخدمية في هذا الشأن، إن كان بسبب التفرغ الكامل لإعداد الخطة القومية السادسة أو غيره، فإننا نرى أهمية إعادة إيلاء هذا الموضوع الأولوية التي يستحقها. وبالتالي هناك حاجة إلى تعيين رئيس للوحدة يتولى كامل العبء الإداري والفني للوحدة وبما يمكّن المنسق الفني العام من التفرغ كلياً إلى إعداد الفصول المطلوبة للتقرير، خاصة بعد استكمال الدراسات الخلفية. وكذلك الحاجة إلى التداول المعمق مع الخبير الإحصائي والمستشار الإقليمي للاسكوا حول المستلزمات الفنية لبناء قاعدة المعلومات. وهنا نود التأكيد على أن استكمال تشكيل الوحدة ومباشرتها لأعمالها وبناء قاعدة المعلومات سيشكل الميزة النسبية الأخرى لتجربة السلطنة في استدامة مفهوم التنمية البشرية في المنطقة.

٨- بينت النقاشات التي دارت خلال اللقاء العلمي الحاجة إلى تكرار تنظيم مثل هذه اللقاءات. وقد بين أكثر المشاركون أهمية المداولات والنقاشات التي جرت والفائدة العلمية الكبيرة من اللقاء، مؤكدين بالوقت نفسه على ضرورة تخصيص وقت أكبر للنقاش وأفضلية أن تكون مدة اللقاء أكثر من يوم واحد. كما قد يكون من المفيد دعوة بعض المنظمات الدولية (اليونيسف، أو منظمة العمل الدولية) للمشاركة في تقديم بحث أو أكثر خلال هذه اللقاءات. ومع المباشرة في إنجاز فصول التقرير سيكون من المناسب عقد عدد من اللقاءات العلمية المتخصصة يتم فيها دعوة المختصين لمناقشة فصول التقرير.

٩- اللقاءات العلمية لها أهمية كبيرة في تطوير مفهوم التنمية البشرية في السلطنة وتوسيع رقعة اهتمام الجهات ذات العلاقة وضمان مشاركتها في النشاطات المرتبطة بالمفهوم. وبالوقت نفسه عقد مثل هذه اللقاءات يشكل إحدى الوسائل الناجحة والضرورية لتطوير إعداد التقرير الوطني من خلال النقاشات العلمية المنظمة، حيث بينت التجربة أن المشاركة الواسعة من خلال اللقاءات تُغني التقرير وفصوله. غير أن تحقيق هذا الهدف لا يمكن ضمانه إلا من خلال التنظيم والإعداد الدقيق لمثل هذه اللقاءات. ولأغراض عقد وتنظيم اللقاءات العلمية القادمة، نرى أن تتوجه العناية في هذا الشأن إلى مستويين. الأول، وكما بينا أعلاه مراعاة تخصيص وقت أكبر لعرض الدراسات والنقاش، وضمان توزيع الدراسات على المشاركين قبل فترة مناسبة. والثاني، على مستوى "داخلي" من خلال استكمال إعداد "ملفات فنية" للدراسات التي تقدم بهدف

تكوين مكتبة توثيقية للمشروع. وبالتالي وكجزء من مهام المنسق الفني العام في الإعداد مستقبلاً لمثل هذه اللقاءات يتولى المنسق تكوين "ملف مطالعة فنية" لكل دراسة يتم تقديمها تتضمن:

- خلاصة مركزة بالبحث.
- رأي فني تفصيلي حول البحث ارتباطاً بمفهوم التنمية البشرية.
- نسخ من الملاحظات والمطالعات التي جرى استلامها حول الدراسة (على سبيل المثال لا الحصر المطالعة التفصيلية المقدمة من اليونيسف حول الدراسة الخلفية للقطاع الصحي كنموذج لهذا الغرض).

وعلى أن يتم تقديم هذا الملف (وقبل انعقاد اللقاء العلمي) إلى رئيس فرق العمل التنفيذي والمقرر بهدف التعريف الفني بالدراسات المقدمة إلى اللقاء العلمي لمتخذي القرار في شأن التقرير الوطني. وقد كان من المحبذ أن يتم هذا الإجراء لأغراض اللقاء الذي عُقد في ٥ أيار/مايو ٢٠٠١. وعلى أية حال من المهم اعتماد هذا السياق مستقبلاً ضماناً لاستكمال التوثيق المطلوب للمشروع وللتعريف الفني بالدراسات إلى متخذي القرار.

١٠- مع الانتهاء من مرحلة "الدراسات الخلفية" تبدأ المباشرة بمرحلة جديدة في مشروع إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في السلطنة، وهي مرحلة الإعداد الفعلي لفصول التقرير. وخلال المداولات التي جرت استقر الرأي على أن يتولى المنسق الفني العام إعداد هذه المسودات استناداً إلى "الدراسات الخلفية"، والمصادر الأخرى التي جرى توفيرها من قبل الجهات المشاركة والمساندة والتي قد يكون أبرزها نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة. وفي ضوء اللقاء العلمي (٥ أيار/مايو ٢٠٠١) من المفيد التداول حول الفصول المقترحة للتقرير، وإعادة النظر في بعض مكوناتها.

١١- ابتداءً وكما سبق وان تم اعتماده فإن التقرير الوطني وبسبب كونه التقرير الأول فإنه سيقدم استعراضاً شاملاً لأبرز سمات التنمية البشرية في سلطنة عُمان وبالتالي لن يتم التركيز على موضوع واحد (single theme)، بل سيجري تقديم وتحليل أبرز معالم التنمية البشرية في السلطنة وبما يجعل من التقرير الأول الأرضية التي ستستند إليها التقارير التخصصية التالية.

وبالوقت نفسه وحتى لا يكون التقرير تكراراً لما درجت عليه التقارير الأولى في المنطقة (أي استعراض عام)، فإنه سيحاول التركيز على التنمية البشرية في المحافظات (كدليل وتحليل)، وبهدف جعل التقرير له منحى تطبيقي يمكّن متخذي القرارات من تشخيص الفجوات أو التباين في مجالات التنمية البشرية في المحافظات، وبالتالي بلورة السياسات التي يمكن أن تساهم في تضييق التباين. وجرى الاتفاق على أن يكون للتقرير الوطني تسعة فصول تشمل الآتي: المفهوم، التطور الاقتصادي، التعليم، الصحة، التشغيل، المرأة، شبكات الأمان الاجتماعي، المجتمع المدني، والبيئة.

١٢- مع النجاح الحاصل في استكمال احتساب دليل التنمية البشرية العُماني على مستوى المحافظات أصبح من الضروري إضافة فصل خاص بالدليل وتقديم شرح وافٍ لكيفية الاحتساب مع شرح للنتائج التي تم التوصل إليها. ولطبيعة هذا الفصل أقترح أن يتم إعداده من قبل الخبير الإحصائي الذي قام باحتساب الدليل العُماني.

١٣- بينت مراجعة "الدراسات الخلفية" وجود حاجة إلى تناول المؤشرات الديمغرافية خاصة وأنها أساسية لأغلب فصول التقرير. ويمكن أن يتم ذلك من خلال اعتماد أحد البدائل التالية:-

- فصل خاص بالمؤشرات الديمغرافية؛

أو - أن تكون هذه المؤشرات ضمن فصل يتعلق بالتطور الاجتماعي يقدم استعراضاً لإجمالي التطور كما لفصل التطور الاقتصادي.

ونرى أن البديل الثاني هو الأفضل.

١٤- الصيغة الحالية للفصل الأول والخاص "بمفهوم التنمية البشرية المستدامة وأبعاده العُمانية" بحاجة إلى إعادة نظر وكالآتي:-

(أ) الجزء الخاص "بأدلة ومؤشرات التنمية البشرية" لا حاجة له وأقترح أن يكون جزءاً من الفصل الجديد الخاص بالدليل العُماني وطرق احتسابه.

(ب) الجزء الخاص "بالأبعاد العُمانية لمفهوم التنمية البشرية المستدامة"، يشكل والى حد كبير نوع من الخلاصة للفصول اللاحقة، وبالتالي فموقعه ضمن الفصل الأول يفتقر إلى التجانس (ما هي علاقة الخصائص الطبيعية للسلطنة بالمفهوم، أو الجدول الخاص بالنفط الخام).

لذا أرى إلغاء هذا الجزء من الفصل.

(ج) وقد يكون من المناسب جعل الجزء الخاص "بالأبعاد العُمانية" نواة جيدة لفصل يتناول التطور الاجتماعي في السلطنة، ويضم بشكل أساسي الجزء الخاص بالمؤشرات الديمغرافية، إضافة إلى المؤشرات الأخرى (وكما سيرد لاحقاً).

(د) وبالتالي نرى أن يكون التركيز في الفصل الأول على المفهوم وتطوره، فقط.

١٥- بينت مراجعة "الدراسات الخلفية" وجود إشكالية قدر تعلقها بالفصل الخاص بتطور أوضاع المرأة العُمانية. فعلياً جرى استعراض التطور مرتين، الأولى وحسبما يرد عند تحليل القطاعات المختلفة (التعليم، الصحة، التشغيل)، والثانية في الفصل الخاص بالمرأة. وبالتالي هناك حاجة أكيدة إلى العناية بهذا الفصل بحيث لا يكون تكراراً لما يرد في الفصول الأخرى. وهذا يعني اختيار أحد بديلين وكالآتي:-

(أ) أن يتناول فصل المرأة مسائل محددة لم يجر بحثها في الفصول الأخرى، ويمكن اعتبارها مؤشراً لوضع المرأة وتطورها. ويمكن أن يتناول الفصل (على سبيل المثال) قضايا المرأة والجمعيات الأهلية النسائية.

(ب) أن يُلغى هذا الفصل وعلى أن يتم ضمان التناول الجيد لموضوع المرأة وحسبما يرد في فصول التقرير. وبالوقت نفسه أن يشكل موضوع المرأة جزءاً هاماً ومتميزاً في الفصل المقترح استحداثه حول التطور الاجتماعي في السلطنة.

١٦- مع توفر بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة فإن الإمكانات أصبحت رحبة لجعل الفصل الخاص بشبكات الآمان متميزاً بقاعدته البيانية وطاقاته التحليلية. غير أن الدراسة الخلفية كانت ضعيفة،

بل أنها خلطت ما بين شبكات الأمان وشبكة الخدمات وكأنهما ذات الشيء (وبالتالي تناول النوادي الرياضية وكأنها جزءاً من شبكات الأمان). ولأهمية الموضوع نرى ضرورة إيلاء هذا الفصل اهتماماً خاصاً وبما يمكّن من التوصل إلى استنتاجات واضحة حول فاعلية شبكات الأمان في السلطنة ومديات التغطية للفئات المحتاجة. (وفي هذا المجال من المفيد إعادة التأكيد على أهمية المقترح الخاص بإعداد "الملفات الفنية" (الفقرة ٩ أعلاه) حيث أنه لو كان قد جرى الإعداد المسبق لمثل ذلك الملف لأغراض لقاء ٥ أيار/مايو ٢٠٠١ وجرى تضمينه التقييم الفني للدراسة الخلفية حول شبكات الأمان والمشاكل الفنية التي اعترضت سير العمل لكان ممكناً إجراء تقييم شامل (داخلي) لتلك الدراسة وللدراسات الخلفية الأخرى والإمكانات الفعلية في تطويرها إلى فصول للتقرير الوطني للتنمية البشرية العُماني).

١٧- جلسات عمل اللقاء العلمي بينت إشكالية أخرى قدر تعلقها بدراسة المجتمع المدني والحاجة إلى تطوير الدراسة الخلفية الخاصة بهذا الموضوع وتطعيمها بالمصادر الحديثة. وبالوقت نفسه هناك ضرورة لمراجعة الجانب السياسي نظراً لحساسية الموضوع، ومن المؤكد أنه إذا تم تغليب العناصر والجوانب النوعية والعلمية عند إعداد الفصل فإن الحساسية السياسية من تناول المجتمع المدني لن تكون بالحدة التي قد تتطلب إلغاء هذا الفصل الحيوي. وبالتالي فإن المطلوب هو الاهتمام بتطوير الفصل الخاص بالمجتمع المدني علمياً وجعله مواكباً للاتجاهات العالمية في هذا المجال، وهذا التطوير سيكون كفيلاً بتجاوز أية حساسيات سياسية قد تبرز وبخلاف هذا التطوير للفصل سيكون من الأفضل إلغاءه.

١٨- المهمة الأساسية للمرحلة المقبلة في مشروع إعداد التقرير الوطني هي في قيام المنسق الفني العام وخلال فترة الشهرين المقبلة بإعداد مسودات الفصول استناداً إلى المصادر المتاحة (وكما سبق ذكره في الفقرة ١٠ أعلاه). ومن المناسب التوصل منذ الآن إلى اتفاق حول آليات المراجعة لفصول التقرير، خاصة وأن بعضها قد يتطلب الاتفاق والتعاقد مع المختصين الدوليين من الذين لا تسمح التزاماتهم بالتعاقد السريع. ومن الضروري هنا وضع نوعين (وليس مستويين) من المراجعات: وطنية وعالمية. وكلا المستويين له ضرورات علمية متميزة عن الآخر (المعرفة الوثيقة والدقيقة لواقع السلطنة من جهة، ومن جهة أخرى الإلمام الواسع بالتقارير العالمية للتنمية البشرية). بالنسبة للمستوى الوطني، يعرض كل فصل عند الانتهاء منه

على مختصين محليين (ولا يُقصد بذلك جهة رسمية بل باحث علمي متميز)، ويتم تقديم رأي المختص في ورشة عمل صغيرة تضم عدداً محدوداً من المختصين إضافة إلى لجنة الارتباط المعنية بالفصل (الفريق الفني سابقاً). وبعد الانتهاء من عقد ورش العمل لكافة الفصول وإجراء التعديلات المطلوبة يتم عرض مسودة التقرير في ندوة وطنية يدعى إليها عدد من المختصين إضافة إلى مختلف الجهات المعنية بالتقرير الوطني، ويُقصد هنا بالجهات المعنية كافة الشركاء إن كان في أجهزة الدولة أو أطراف المجتمع المدني. ويمكن للاسكوا المشاركة في هذه الندوة وبيان الرأي حول مسودة التقرير.

١٩- وكمرحلة نهائية وقبل عرض المسودة النهائية على اللجنة الاستشارية، من المفيد قيام محرر فني بمراجعة المسودة، وعلى أن يكون لهذا المحرر الفني خبرة عالمية (مثلاً المشاركة في إعداد التقارير العالمية للتنمية البشرية). وسيكون من مهام هذا المحرر ملاحظة وضمان الإتساق الداخلي بين فصول التقرير وكذلك موائمة الاتجاهات الواردة في التقرير الوطني مع الاتجاهات العالمية الخاصة بالتنمية البشرية.

٢٠- وكما مبين في أدناه لخطة توقيتات العمل، المقترح هو أن يتم الانتهاء من إعداد وإصدار التقرير الوطني للتنمية البشرية في السلطنة مع نهاية هذا العام.

خطة التوقيتات المقترحة للفترة المتبقية لمشروع
إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في سلطنة عُمان

الفعالية	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
إعداد مسودات فصول التقرير الوطني.	X	X					
عرض مسودات الفصول على مراجعين وطنيين.		X	X				
عقد ورش عمل وطنية متخصصة لمراجعة الفصول.			X				
عرض فصول التقرير على الخبير الإحصائي واستكمال إعداد الملف الإحصائي.		X	X				
عقد ندوة وطنية لمناقشة التقرير الوطني.				X			
اعتماد فريق العمل التنفيذي لمسودة التقرير الوطني.				X			
مراجعة المحرر الفني.					X		
اعتماد المسودة النهائية من اللجنة الاستشارية.						X	
تصميم وطبع التقرير.							X
إطلاق التقرير.							X
الاتفاق مع محرر/مترجم لإعداد التقرير باللغة الإنكليزية وإصداره لاحقاً.						X	X

خامساً: التوصيات

في إطار ما ورد أعلاه من ملاحظات واستنتاجات نوصي بالآتي:-

١- تتولى الفرق الفنية إجراء المراجعات النهائية للدراسات في ضوء الملاحظات التي وردت خلال اللقاء العلمي في ٢٠٠١/٥/٥، وعلى أن يتم إنجاز المراجعة خلال فترة لا تتجاوز الأسبوعين.

٢- يتولى فريق العمل التنفيذي إصدار الدراسات بشكل أنيق مع مقدمة موحدة بتوقيع رئيس الفريق التنفيذي وعلى أن يكون إصدار هذه الدراسات بداية جهود فريق العمل التنفيذي في توسيع نشر الثقافة حول مجالات التنمية البشرية وتكوين مكتبة وطنية لهذا الغرض.

٣- يتولى فريق العمل التنفيذي إعادة تشكيل الفرق الفنية التي قامت بإعداد الدراسات الخلفية لتصبح "لجان ارتباط" قطاعية في المجالات التخصصية التي تتولاها. وعلى أن يتم عند إعادة التشكيل ضمان التركيز على مشاركة الجهات التي كانت فاعلة في نشاطاتها وتحضيراتها لإعداد الدراسات الخلفية.

٤- تتولى لجان الارتباط (أعلاه) تقديم الدعم الفني والمراجعة الفنية إلى فريق العمل التنفيذي وكما يتطلب سير العمل في إنجاز التقرير الوطني.

٥- البحث في إمكانية تأسيس "شبكة التنمية البشرية" تضم في أطرافها جميع شركاء التنمية البشرية في السلطنة من جهات حكومية ومن المجتمع المدني لتتولى تنسيق وتعبئة الجهود في المجالات ذات العلاقة، وعلى أن تكون لجان الارتباط (التوصية ٣ أعلاه) الأداة لهذه الشبكة.

٦- الاستمرار في نهج عقد اللقاءات العلمية حول التنمية البشرية مع التأكيد على تخصيص الوقت الكافي لاستعراض الدراسات والمناقشات العلمية.

٧- اعتماد نهج إعداد "ملفات فنية" للدراسات التي تُعرض في اللقاءات ضماناً لاستكمال التوثيق المطلوب للمشروع وللتعريف الفني بالدراسات إلى متخذي القرار في شأن إعداد التقرير الوطني.

٨- إضافة فصل جديد إلى التقرير الوطني يتناول دليل التنمية البشرية العُماني وطريقة احتسابه والنتائج التي تم التوصل إليها، وعلى أن يتولى الخبير الإحصائي إعداده.

٩- إضافة فصل جديد للتقرير الوطني يبحث في أبعاد التطور الاجتماعي بالسلطنة (على غرار الفصل الخاص بالتطور الاقتصادي). وعلى أن يتناول هذا الفصل بشكل متميز موضوعيّ المؤشرات السكانية والمرأة، إضافة إلى المواضيع الأخرى ذات العلاقة بالتطور الاجتماعي في السلطنة.

١٠- تعديل الفصل الخاص "بمفهوم التنمية البشرية المستدامة وأبعاده العُمانية"، وذلك بحذف الجزء الخاص "بأدلة ومؤشرات التنمية البشرية" من هذا الفصل وتضمينه بالفصل المقترح استحداثه (التوصية ٨ أعلاه). وإعادة النظر بالجزء المتعلق "بالأبعاد العُمانية بمفهوم التنمية البشرية المستدامة" (أو حذفه) حيث أنه لا يشكل بالصيغة الحالية إضافة جدية لما سيرد في الفصول الأخرى.

١١- حذف الفصل الخاص بتطور أوضاع المرأة العُمانية، مع التأكيد على تضمين الموضوع في الفصل المقترح استحداثه حول التطور الاجتماعي، وكذلك أن يكون التحليل (والبيانات المضمنة) في كافة الفصول حسب الجنس. وبخلافه وفي حال استقرار الرأي باتجاه الإبقاء على هذا الفصل، يجب مراعاة عدم التكرار (وكما حصل في "الدراسات الخلفية" حيث تناولت الدراسة الخاصة بأوضاع المرأة والى حد كبير ذات البيانات وتحليلها الواردة في الفصول الأخرى).

١٢- ضرورة الاستخدام المكثف والكفوء لنتائج مسح نفقات ودخل الأسرة في الفصول المختلفة للتقرير حيث أن نتائج هذا المسح تمثل منجماً غنياً بالبيانات ذات العلاقة بالتنمية البشرية، كما أنه يفتح آفاقاً تحليلية هامة.

١٣- اعتماد آلية واضحة لمراجعة فصول التقرير تتضمن:-

(أ) قيام مختصين من السلطنة بمراجعة فصول التقرير.

(ب) عقد ورش عمل متخصصة لمراجعة الفصول.

(ج) عقد ندوة وطنية لمراجعة التقرير.

(د) تعيين محرر فني له خبرة في التقارير العالمية للتنمية البشرية.

(ه) تعيين محرر لغوي لمراجعة المسودة النهائية.

١٤- اعتماد خطة التوقيتات المقترحة لإنجاز التقرير وكما في الفقرة (٢٠) أعلاه.

١٥- استكمال بناء وحدة التنمية البشرية في المديرية العامة لتنمية القطاعات الخدمية.

١٦- المباشرة في تأسيس قاعدة المعلومات الخاصة بالتنمية البشرية.

١٧- استمرار التعاون والتنسيق بين الاسكوا ووزارة الاقتصاد الوطني في كافة المراحل المتبقية لإنجاز مشروع التقرير الوطني للتنمية البشرية في سلطنة عُمان.

ملحـــق

(١) برنامج اللقاء العلمي حول إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في السلطنة، السبت الموافق ٥/٥/٢٠٠١.

(٢) كلمة المستشار الإقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية في افتتاح اللقاء العلمي.

برنامج اللقاء العلمي حول إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في السلطنة

السبت الموافق ١١/٠٢/١٤٢٢هـ الموافق ٠٥/٠٥/٢٠٠١م

الجلسة الافتتاحية	
٩,٠٠-٩,٤٥	- كلمة سعادة/ راجحة بنت عبد الأمير بن علي وكيل وزارة الاقتصاد الوطني لشؤون التنمية. - كلمة الدكتور/ نبيل النواب المستشار الإقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية بالاسكوا.
٩,٤٥-١٠,٠٠	**استراحة**
جلسة العمل الأولى:	**رئيس الجلسة: الفاضل/أحمد بن راشد المعمري** **عضو ومقرر فريق العمل التنفيذي لإعداد تقرير التنمية البشرية في السلطنة**
١٠,٠٠-١٠,١٥	التقرير الإجمالي للمنسق الفني العام للمشروع ومفهوم التنمية البشرية المستدامة الدكتور/ صلاح عبد الحسن حزام – المنسق الفني العام للمشروع.
١٠,١٥-١٠,٤٥	الجوانب الإحصائية في إعداد تقارير التنمية البشرية الدكتور/ محمد حسين باقر – خبير إحصائي دولي.
١٠,٤٥-١١,٠٠	التطور الاقتصادي والتنمية البشرية في السلطنة الدكتور/ رسول فرج الجابري – خبير بوزارة الاقتصاد الوطني.
١١,٠٠-١١,١٥	التعليم والتنمية البشرية في السلطنة الدكتور/ محمد بن سليمان البندري – وزارة التعليم العالي
١١,١٥-١١,٣٠	الصحة والتنمية البشرية في السلطنة الدكتور/ خالد بن محمد المشيخي – وزارة الصحة
١١,٣٠-١٢,٠٠	مناقشة
١٢,٠٠-١٢,٣٠	**استراحة**

تابع برنامج اللقاء العلمي حول إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في السلطنة

السبت الموافق ١١/٠٢/١٤٢٢هـ الموافق ٠٥/٠٥/٢٠٠١م

جلسة العمل الثانية:	**رئيس الجلسة: الفاضل/أحمد بن راشد المعمري** **عضو ومقرر فريق العمل التنفيذي لإعداد تقرير التنمية البشرية في السلطنة**
١٢,٣٠-١٢,٤٥	التشغيل والتنمية البشرية في السلطنة. الدكتور/ علي بن حسن العبدواني وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني.
١٢,٤٥-١,٠٠	شبكات الأمان الاجتماعي والتنمية البشرية في السلطنة الدكتور/ سلطان بن محمد الهاشمي جامعة السلطان قابوس.
١,٠٠-١,١٥	المجتمع المدني والتنمية البشرية في السلطنة الدكتور/ محمد بن سعد المقدم جامعة السلطان قابوس.
١,١٥-١,٣٠	المرأة والتنمية البشرية في السلطنة الفاضلة/ سيرين بنت علي القاضي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني.
١,٣٠-١,٤٥	البيئة والتنمية البشرية في السلطنة الفاضل/ سعيد بن أحمد المقدم وزارة البلديات الإقليمية والبيئة
١,٤٥-٢,١٥	مناقشة

كلمة الدكتور نبيل النواب
المستشار الإقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية
(الاسكوا)

أصحاب السعادة

الأفاضل الحضور

في البداية اسمحوا لي أن أنقل إليكم تحيات وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، السيدة مرفت تلاوي، وتمنياتها لهذا اللقاء كل النجاح والموفقية، حيث تعتبر الاسكوا مثل هذه اللقاءات الفكرية/العملية من الروافد الهامة نحو تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية لدعم وترسيخ مفهوم التنمية البشرية وصياغة الآليات المناسبة لترجمة هذا المفهوم إلى سياسات وطنية تهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة عن طريق تمكين المواطنين من التمتع بحياة مديدة وصحية وخلاقة.

واسمحوا لي كذلك أن أنقل إليكم توجهات الاسكوا وعزمها على تعزيز وتطوير التعاون والتنسيق بين الاسكوا وسلطنة عُمان، وذلك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والخبرة الفنية إلى السلطنة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تشارك سلطنة عُمان بفاعلية عالية من خلال وفودها الفنية في جميع المؤتمرات وورش العمل واللقاءات التي تنظمها الاسكوا، ويتم كذلك تغطية التطورات التنموية للسلطنة في مسوحات وإحصاءات ودراسات الاسكوا، كما يتوافد على السلطنة خبراء الاسكوا ومستشاريها لتقديم الخدمات الاستشارية في مختلف المجالات ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الحسابات القومية والعلوم والتكنولوجيا والمياه والاتصالات وشبكات الكمبيوتر والتجارة الدولية والزراعة والبيئة والطاقة والتنمية الاجتماعية.

أصحاب السعادة

الأفاضل الحضور

إن لقائنا اليوم لمتابعة بعض قضايا التنمية البشرية وتجربة السلطنة في هذه المجالات، يمثل خطوة متقدمة على مستوى الإدراك والوعي، في منطقتنا، لمفهوم التنمية البشرية. فبعد عقود من اليقين أن

المؤشرات الاقتصادية تلعب دوراً رئيسياً أو أحادياً في التعبير عن سلامة الأوضاع في بلداننا، سواء من حيث معدلات النمو المتحققة، أو مستويات البطالة، وتكاليف المعيشة، واستقرار أو اختلال الموازنة وموازين المدفوعات، بدأ الشك يدخل في صحة هذا اليقين الأحادي وسلامته. فسرعان ما تبين أن الاقتصار على المؤشرات الاقتصادية وحدها كثيراً ما يكون خادعاً، فقد تكون هذه المؤشرات مطمئنة في حين أن أسباب وهن المجتمع وبؤسه مهددة بالانفجار وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما قد يطيح بأي إنجاز اقتصادي. وكما يقال "فالعملية الجراحية قد تنجح تماماً من الناحية الإكلينيكية، ولكن المريض قد يموت".

وهكذا يتبين أنه بقدر ما يصبح الاستقلال السياسي شكلياً إذا لم يصاحبه تقدم اقتصادي، فإن أية تنمية اقتصادية قد تصبح وهمية إذا لم تستند إلى مجتمع سليم وصلب. فقضايا اختلال توزيع الدخول والثروات، وتعايش جيوب الفقر مع مظاهر الثراء الفاحش، وانحسار دور المرأة وتهميش بعض العناصر الاجتماعية، وإهدار مقومات البيئة الطبيعية والاجتماعية والجور على حقوق الأجيال القادمة، والهجرة غير المنظمة من الريف إلى الحضر وتضخم المدن وتشوهها، وما يرتبط بذلك من انتشار المخدرات والجريمة، كل هذا وغيره قد يقوض دعائم المجتمع ويذري أدراج الرياح أي وحدة وطنية أو تقدم اقتصادي.

أصحاب السعادة

الأفاضل الحضور

مع كامل قناعاتنا المشتركة حول أهمية التنمية البشرية وضرورتها، يبقى التساؤل مشروعاً، هل سلطنة عُمان بحاجة إلى إصدار تقرير وطني للتنمية البشرية؟ وماذا يمكن للسلطنة أن تضيف إلى ما يزيد عن (١٥٠) تقرير وطني صدر منذ عام ١٩٩٢، أو ما يضيف إلى التقارير العالمية السنوية التي باشرت بالصدور منذ عام ١٩٩٠؟

اسمحوا لي أن أجيب على السؤالين بنعم. نعم، هناك حاجة إلى إصدار تقرير وطني عُماني للتنمية البشرية. ونعم، هناك الكثير مما يمكن للسلطنة إضافته إلى التراث العالمي في مجال التقارير الوطنية للتنمية البشرية. ولكن في الحالتين شريطة أن يكون التقرير نتاجاً تشارك به كافة أطراف المجتمع وفئاته.

بالنسبة للسؤال الأول، يمكن التأكيد أن إعداد التقرير الوطني العُماني للتنمية البشرية سوف يساعد على الآتي:-

١. الدعوة إلى التنمية البشرية من خلال حوار وطني.
٢. التوصل إلى معايير استرشادية ومقاربات وطنية وإقليمية ودولية تحفز نحو تطوير المفاصل الأساسية للتنمية البشرية.
٣. إبراز محاور تنموية رئيسية ومعالجتها بشكل واف ومركز (focused)، مثلاً الشباب، المرأة، الفقر، الإنفاق الاجتماعي وغيرها.
٤. رصد التقدم والاختناقات في مجالات التنمية البشرية، وبما يمكّن من بلورة السياسات لتوجيه البرامج الإنمائية والإنفاق العام نحو المجالات المطلوبة.
٥. تشخيص مواطن الضعف في البيانات والإحصاءات، وبما يمكّن من معالجتها، وبناء قاعدة معلومات وطنية لهذا الغرض.

أما بالنسبة للسؤال الثاني، فنحن لا نزال في بدايات الطريق، والعبرة هي بالنتائج. ولكن المشروع بما تم تنفيذه لحد الآن وما يستهدفه، سيقدم نموذجاً متقدماً في هذا الشأن. وفي هذه المرحلة يمكن الإشارة إلى السمات التالية للنموذج العُماني في إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية.

السمة الأولى، هي أن هذا التقرير هو الأول في المنطقة بكونه يُنجز خارج مظلة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتمويلها. وبالتالي فهو يّعبر عن جهد وطني متكامل. السمة الثانية، هي مبدأ المشاركة، أي غلبة مبدأ المشاركة في تنفيذ المشروع وبما يضمن أن يكون التقرير الوطني مُعبراً عن الاتجاهات المختلفة في السلطنة وان لا يكون التقرير خاصاً بوزارة الاقتصاد الوطني. ونعتقد أن هذه المسألة على جانب كبير من الأهمية وتبين بوضوح الميزة النسبية للتقرير العُماني على كافة التقارير الوطنية في المنطقة العربية. ويمكن تأشير الجوانب التالية لتوضيح جدية مبدأ المشاركة الذي يجري اعتماده:

١- لم يتم القرار بشأن إعداد التقرير من خلال اتفاقات أحادية تعقد مع جهة حكومية أو غير حكومية، بل جرى اتخاذ القرار على أعلى المستويات وبالمشاركة الكاملة لجميع الأطراف في الدولة. حيث تم اعتماد القرار من قبل مجلس الوزراء الموقر.

٢- اللجان المسؤولة، فعلى أعلى سلم الهيكل التنظيمي إعداد التقرير أقر مجلس الوزراء الموقر تشكيل لجنة استشارية وفريق تنفيذي. والهام في هذه اللجان ليس فقط سعة تمثيلها للجهات، بل كذلك طبيعة العضوية ومستوياتها العالية.

٣- التقارير أو الدراسات الخلفية (background studies) والتي ستناقش في هذا اللقاء. اعتيادياً وكما في أغلب الأقطار يتم الطلب إلى خبير أو خبراء إعداد دراسات الخلفية. غير أن التجربة العُمانية التي نشاهد اليوم نتاجها، شكلت فرق عمل لهذا الغرض تجاوزت عضويتها (٨٠) باحثاً يمثلون (٢٧) جهة من مختلف أجهزة الدولة وبعض أطراف المجتمع المدني. وستشكل هذه الدراسات الخلفية أهم مصادر إعداد التقرير الوطني.

أخيراً اسمحوا لي أن أكرر تحيات وتمنيات الأمين التنفيذي للاسكوا والدعوة المخلصة لتعزيز التعاون والتنسيق ما بين الاسكوا وسلطنة عُمان من أجل دعم مسيرة التنمية والتقدم في منطقتنا.

وشكراً

* * * * *